

زجر وتكبير **فصل** يعزر في كل معصية لاحد لها ولا كفارة  
 بحبس او ضرب او صفع او توبيخ ويجتهد الامام في جنسه  
 وقدره وقيل ان تعلق بادي لم يكف توبيخ فان جلد وجب ان  
 ينقص في عبد عن عشرين جلدة وفي حرغ اربعين وقيل  
 عشرين ويستوي في هذا جميع المعاصي في الاصح ولو عفا  
 مستحق حده فلا تعزير للامام في الاصح او تعزير فله في  
 الاصح **كتاب الصلوات وضمان الولاية** له  
 ر في كاصابل على نفس او طرف او يضيع او مال فان قتله  
 فلا ضمان ولا يجب الدفع عن مال ويجب عن بضع وكذا  
 نفس قصدها كما فرأويهم لا مسلم في الاظهر والدفع  
 عن غيره لهو عن نفسه وقيل يجب قطعها ولو سقطت  
 جرة ولم تندفع عنه الا بكسرها ضمنها في الاصح و  
 يدفع الصائل بالاحق فان امكن بسلام او استغاث  
 حرم الضرب او يضرب بيد حرم سوطا وسوط حرم  
 عصي او يسطع عضو حرم قتل فان امكن هرب فالحمد  
 وجوبه وتحريم قتال ولو عضيت يد مخلصها بالاسهل  
 من فلكي لجيبه وضرب شد فية فان عجز فسلها فندرت  
 اسنانه فهدر ومن نظر الى حرمة في داره من كوة او لقب  
 عمدا فرماه كخفيف كحصاة فاعماه او اصاب قرب عينه  
 فخرجه فمات فهدر بشرط عدم محرم وزوجته للمناظر  
 قتل واستتار المحرم قتل وانذار قتل مريم ولو عزر  
 ولي والزوج وبعلم فمضمون ولو وجد مقتدا  
 فلا ضمان ولو ضرب شارب بنعال ومهاب فلا ضمان  
 على الصحيح وكذا الزجور سوطا على المشهور واكثر  
 وجب قسطه بالعدد وفي قول نصف دية وتجزيان

في قاذو

خط في صح

في قاذو جلد احدا او ثمانين **فصل** والمستقل قطع سلعة  
 الا مخوفة لا تركتها او الخطر في قطعها اكثر ولا بد وجد  
 قطعها من صبي ومجنون مع الخطر ان زاد خطر الزجر  
 لا لسلطان وله ولسلطان قطعها بلا خطر وقصد  
 ومجانة فلو مات بجاي من هذا فلا ضمان في الاصح  
 ولو فعل سلطان بصبي ما منع فدية مغلظة في  
 ماله وما وجب بخطأ امام في حد او حكم فلعنا قلته  
 وفي قول في بيت المال ولو خذته بشاهد بين ضمانا  
 عبد بين اود مدين او مرهقين فان قصر في  
 الاختيار ههما فالضمان عليه والا فالقولان فان  
 ضمانا قلتهما وبيت مال فلا رجوع على الدمين  
 والعبد في الاصح ومن حجما او قصد باذن  
 وقتل جلاذ وضربه بامر الامام كباشرة الاما  
 جهل ظلمة وخطاه والا فالقصاص والضمان على الجلاذ  
 ان لم يكن اكره ويجب ختان المرأة بجزء من النخلة باعلا  
 الفرج والرجل يقطع ما يعطي حشفتها بعد البلوغ  
 ويبدب تعجيله في سابعه فان ضعف عن احتمال اخر  
 ومن ختمه في سن لا يجتمه لزمه قصاص الا والدا فان  
 احتمله وختمه وفي فلا ضمان في الاصح واخر في مال  
 المختون **فصل** من كان مع دابة الخواص ضمن  
 انلافها نفسا ومالا ليللا ونهارا ولو بالث اوانت بطريق  
 فتلف به نفس او مال فلا ضمان ويجتزعا عما لا يعتاد  
 كركض شد يدي وحل فان خالف ضمن ما تولد منه ومن  
 حمل خطبا على ظهره او بهيمة محك بناء فسقط ضمانه وان  
 دخل به سوا فقتل به نفس او مال ضمن ان كان زحاما

لم يضمن